تدمير الثقافة الجامعة
من السلعنة إلى صناعة الخدمة السريعة

بلال عوض سلامة

تعالج هذه الدراسة تدمير الثقافة الجامعة، [1] وتراجعها بشكل ملحوظ منذ أكثر من ثلاثة عقود في فلسطين، بسياقها الاستعماري، كنتيجة للسياسات المالية والقانونية والتوجهات النيوليبرالية للسلطة الفلسطينية التي فُرضت على المجتمع الفلسطيني في مناشطه اليومية. وتستعرض الدراسة انعكاس هذه السياسات والتوجهات على مكونات الثقافة الفلسطينية، والتي تشير إلى نظرة الشعب الفلسطيني لنفسه ووجوده وقدراته وقيمة الحياة وشكلها، وما ينبغي أن يعمل وأن يأمل كمستعمَر. فبعد استبعاد ومحاصرة الأجساد الجمعية من القوى الوطنية والسياسية والمجتمعية، التي تشكِّل مانعاً أمام تشكيل المنظومة الجامعة، وصلت هذه الحرب التدميرية المعلنة إلى المكان الذي يفترض أن تتطوَّر الثقافة داخل أسواره، وهو الفضاء الجامعي. فقد جرت عملية إخراج الثقافة بمعانيها التقدُّمية والوطنية عبر تبنِّي تخصصات وبرامج ومساقات تقنية ومهنية وحِرفية تفصل بين العلم والثقافة، وتقوم على استبعاد مفاهيم وقيم مثل الحريات الأكاديمية والديمقراطية والمعرفة الوطنية التحررية، التي تمنح الإنسان الفلسطيني المعنى. وهذا أدى إلى تحويل تلك الاختصاصات والبرامج الأكاديمية إلى موضوعات خدماتية سريعة، شحيحة الفكر والثقافة، بل تكاد تكون مسلوبة إيِّاها. وبذا، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على خطورة التراجع الثقافي والفكري في الجامعات الفلسطينية، الأمر الذي يهدد بتدمير الثقافة والجامعة في آنٍ معاً.

مقدمة

من الناحية النظرية، تقوم فكرة الجامعة على أساس الحضانة والحصانة للمفكرين والعلماء الذين يشككون في المعرفة المطلقة، وقد اتجهت المجتمعات تاريخياً نحو مأسسة التعليم وبناء هيكل معرفي مستقل، لكنه ذو صلة بالمجتمع، تحت مسمَّى الجامعة بوصفها مجمعاً للمعلمين والأكاديميين. [2] ومن جانب آخر، لم ينظر إلى وظيفة الجامعة من زاوية الإنتاج العلمي والمعرفي فحسب، بل أيضاً من منظور إخضاع هذا المنتج لسياق نقدي واجتماعي وفلسفي. ولذا، تلعب الجامعة دوراً في التأثير على المجتمع الذي تسهم فيه، وتعدُّ وظيفتها، من ناحية بنيوية، أحد عوامل التنمية المعرفية والعلمية. ولتحقيق غايتها، لا بدَّ للجامعة من الوصول إلى أكبر قدر ممكن من القدرة على التأثير في دوائر متعددة في المجتمع. ولهذا،

يعدُّ تنوُّع الطلبة وانخراطهم في المجتمع دعامة لذلك بغية تلبية احتياجاته المتنامية بشكل استباقي. وبطبيعة الحال، يستلزم هذا إيمان مجتمع الأكاديميين والإداريين بتلك القيم والمعايير والالتزام بتكريسها كثقافة ناظمة حتى تتمكَّن الجامعة من إحداث فرق حقيقي في حياة المجتمع ومستقبله. [3]

في السياق الاستعماري، تحتاج الجامعة إلى ثقافة تقدمية يعوَّل عليها كأداة للتحرر في سبيل الانعتاق والتخلُّص من التجهيل والقهر والسلب، وتحقيق الاستقلال بمعناه الشامل، كما يجب أن تستند إلى مرجعية وطنية، خاصةً بعدما تمَّ تفتيت الثقافة الوطنية الفلسطينية وتقويض قواها الوطنية والجمعية إلى حدَّ تدميرها. فعبر الثقافة الوطنية، يمارس المجتمع التأمل الذاتي والتحصُّن الوطنيين، ليتحوَّل الاستقلال السياسي والاجتماعي والثقافي إلى درع ضد الاستعمار والقوى المرتبطة به. كما يفترض بالثقافة الفلسطينية أن تتسم بالمقاومة، بالمعنى الذي يذهب إليه فرانز فانون، لأن هدف الاستعمار هو "هدم الوجود الثقافي للشعوب." فمن جهة يتمُّ التعامل مع الثقافة الوطنية والذاكرة الجمعية والمصير المشترك باعتبارها أدوات ثقافية في مواجهة الاستعمار، ذلك أن المستعمَر يريد من خلال الثقافة "الحفاظ على هويته" وبناء مستقبله. ومن جهة أخرى، يتمُّ التعامل مع الثقافة الوطنية باعتبارها "نقيضاً" للعادات الجامدة التي ليست إلا حطام ثقافة،" [4] لأنها تقوم على أسس التاريخ واللغة والشعب والمصالح المرتبطة بها.

بناءً على ذلك، ومن خلال برامج الجامعة ومساقاتها المتعددة، يتوجَّب على الجامعة أن تعكس كل ما هو حيٌّ ومرتبط بالثقافة المقاومة والوعي الجمعي والمصير المشترك، وبما يعكس احتياجات المجتمع ويلبي تطلعاته وطموحاته. كما من المفترض أن تعمل على بلورة الهوية الجمعية والانتماء والتشاركية بين أعضاء المجتمع تعزيزاً لكل ما هو مشترك ومتجانس، لا التماثل الذي يقود إلى الجمود والتكلُّس والموت والتدمير الذاتي. فالثقافة، بمفهومها العام، تعزِّز الضمير الجمعي المستمدَّ من الجماعة لا من الفرد، إذ تجسِّد التمثُّلات القيمية والأخلاقية المستويات الثقافية التي ينتمي إليها الفرد. وبهذا المعنى، وفي السياق الاستعماري، لا يفترض بالثقافة المستمدَّة من الجامعة أن تعكس احتياجات السوق، بالمعنى الحرفي للكلمة، بل يجب أن تعكس آمال مجتمع يسعى للانعتاق والتحرر وتلبية احتياجاته بصورة مستقلة.

وانطلاقاً من هذه القناعات، وهي أقرب إلى البداهة، تتناول هذه الدراسة وظيفة الجامعة تحت عنوان "تدمير الثقافة الجامعة" بمعنيين: يتعلَّق المعنى الأول بالبعد الثقافي لكل ما هو مشترك وطني جمعي، الذي يحدِّد المنظومة القيمية والأخلاقية الوطنية، والتي تمتَّن الفلسطيني في مقاومته وسعيه إلى الوحدة والتحرر من الاستعمار الإحلالي الصهيوني. والتي يفترض بها أن تشكِّل حالة من الإجماع الفلسطيني، وأن توفِّر من أجل تحقيقها المنابر الثقافية والأدوات المعرفية والعلمية. أما المعنى الآخر، فيتعلَّق بتدمير الثقافة الوطنية التي كانت الجامعة تلعب دوراً في بلورتها وتحديدها، ورفد مجتمعها بنخب وقيادات قادرة على أداء المهمات الوطنية والمجتمعية معاً، وذلك من خلال تخصصاتها وبرامجها وثقافتها التقدمية. كانت هذه وظيفة الجامعة، وذلك قبل أن يتمَّ اختزالها في مهننة التخصصات وإعادة هيكليتها وبناء مناصبها التعليمية والإدارية استناداً إلى احتياجات السوق والتوجهات النيوليبرالية، وقبل أن تصير الثقافة محددة بمعنى الوظيفة، تُعرض ويعلَن عنها كإحدى الوجبات السريعة في مجتمعات الاستهلاك الرأسمالية.

أشكلة العلاقة بين الثقافة والجامعة

يتـمُّ تنـاول قضية التعليـم من بعـدين متنـاقضين بحـسب وظيفة التعليـم ودورهـا الثقـافي في بنـاء وتشـكيل، وإعـادة تشـكيل، المجتمـع وفق البنية الاقتصـادية والاجتمـاعية المهيـمنة فيـه. يجعـل الـرأي الأول التعليـمَ ذا مـكانة محايـدة وموضـوعية، حيث تعمـل من خلالـه المؤسـسة التعليـمية وفق منـهج عقلاني و"علـمي" يهـدف إلـى تأهيـل الطـلبة وفرزهـم تراتبيـاً وتوزيعهـم حـسب إمكانياتهـم وقدراتهـم في المجتمع. في حين يُعنـى الـرأي الآخـر بـكيفية تسخيـر التعليـم في خـدمة أجنـدات أيديولـوجية، باعتبـاره أداة منحـازة توظِّفهـا الطبقـات والشـرائح والنخب المسيطـرة من أجـل تكريـس هيمنتهـا وفـرض سـلطتها ورؤيتهـا علـى المجتمـع، وهذا مـا يطـلق عليـه ببيـر بورديـو إنتـاج "نمـوذج ثقـافي وتعـسفي." [5]

هنـا، يُنظـر إلـى التعليـم بوصفـه حيزاً عامـاً وأحـد أهـم الفضـاءات التي يجـري فيهـا الصـراع المجتمـعي علـى الأيديولوجيـا والثقـافة المهيـمنة بغية بنـاء منظـومة معـرفية وقيـمية وأخلاقية مشـحونة بـرؤى سيـاسية بامتيـاز، وذلـك من بعـدين: الأول، يشـحن الطـلبة بمجمـوعة من المعاييـر السـلوكية والأخلاقية لضمـان استمـرار المنظـومة لأطـول فتـرة زمنية ممـكنة. والثـاني، يعتمـد التعليـم إمـا كوسيـلة لإنتـاج أو إعـادة إنتـاج الثقـافة السـائدة في المجتمـع أو لخـلق ثقـافة جديـدة تـرى فيهـا النخب الحاكـمة ضـرورة لتكريـس نظامهـا الاقتصـادي والاجتمـاعي والقيـمي والأخلاقي. [6]

في تناولـه لقضية التعليـم، يـرى لويـس ألتوسيـر أن المـدرسة تعـدُّ أحـد أخطـر أجـهزة الـدولة الأيديولـوجية، حيث يتعلـم الطفـل من خلالهـا "قواعـد السـلوك الحميـد ضـمن الـوظيفة المقـدرة لـه، وقاعـدة الأخلاق، والتمدن، والضمير المهني... والتعليـم، في هذا السيـاق، يكـون بتعلـم الـكيفية، وبأشـكال تضـمن الخضـوع للأيديولـوجية الحاكـمة وفق تقسيـم العمـل وواقـع الـطبقية. وأمـا "محترفـو الأيديولوجيـا، كمـا يطـلق عليهـم 'ماركـس'، فيتـمُّ تشـكيلهم وفق مهامهـم في هـكذا بنية." [7] وبذلـك، تعـدُّ الجامـعة بمثـابة المصنع الذي يعمـل وفق هذه الـرؤية، ارتباطـاً باحتياجـات السـوق ونمـط الاقتصـاد.

وفي حين لـم يذهب أنطونيـو غـرامشي وبييـر بورديـو إلـى القـوانين الحاكـمة للمـادية التـاريخية، فقـد ركَّزا علـى الثقـافة باعتبارهـا واقعـاً للهيـمنة، فـرأى غـرامشي، أنهـا "شـكل من أشـكال السيطـرة المـبنية علـى الجمـع بين القـوة والقبـول الـلذين يتوازنـان بأسـلوب متفـاوت، دون أن تتغـلب القـوة بشـكل مفـرط علـى القبـول، بـل تسـعى لأن تبـدو مستنـدة علـى قبـول الأغـلبية". أمـا بورديـو فـركَّز علـى البعـد النفسي للحقـل الثقـافي باعتبـاره "الشـكل المستبـطن للواقـع الـطبقي والاشتراطـات." [8] فالهيـمنة الثقـافية هي التي تحـدِّد رؤيتنـا لأنفسنـا وللآخـرين ليـس باعتبارهـا حقـائق نفسية فقـط، وإنمـا كتجسيـد لحقـائق سيـاسية واقتصـادية تعبِّـر عن نفسـها بوضـوح، وتمتـدُّ من المـدرسة إلـى الجامـعة، إذ تُشـكِّل الأخيـرة بنـى معـرفية وعلـمية ومـهنية ومسـلكية تنسجـم مـع البنـى المـراد تشـكيلها، والثقـافة التي يـراد صياغتهـا وتكريسـها بمـا يضـمن الخضـوع التـام للنظـام القائـم.

وعليـه، تتـمُّ صنـاعة الثقـافة بمنـطق السـوق والاقتصاد النيوليبـرالي، حيث يجـري اختزالها إلـى دور وظيفي في بنية المنظـومة الرأسـمالية، وحصرهـا في مـهن الخدمات السـريعة التي لا تتطلَّب معرفة واسـعة وتفكيراً

عميقاً للكون الذي نعيش فيه. هنا، يتمُّ العمل على اختزال التعليم، لا سيما التعليم العالي، في إعداد خريجين يلائمون متطلبات السوق والمهن المعدَّة مسبقاً، فيتمُّ تغليب الطابع المهني للجامعة على حساب الإعداد الثقافي، ما يقود إلى اضمحلال خصوصية الثقافة واندثار روح التفكير والنقد.[9] يفضي فتح هذه الخيارات الجديدة إلى النظر للتعليم من منظور الخصخصة، بينما يتراجع دوره كخدمة عامة، ويتراجع دور الأفراد في تحمُّل المسؤوليات الوطنية والمجتمعية بكل ما هو جمعي، وتتلاشى القيم الجمعية بما يقود إلى تراجع الوعي وشيوع الثقافة الرَّعوية، فيصبح من السهل تسليع كل شيء، بما في ذلك المعرفة والثقافة والإنسان.

إن أبرز ما تحتاج إليه الجامعة، والمجتمع أيضاً، هو كيفية التعامل مع المنظومة القيمية و"الوطنية" والأخلاقية الناجمة عن تسليع المعرفة، والتي يفرضها اقتصاد المنظومة النيوليبرالية ومنطق الربح السريع. فالربح يكاد يهيمن على مناشط حياة الإنسان الوجودية، بدءاً بما ينبغي فعله، مروراً بما يجب تعلمه، ووصولاً إلى ما يفترض التفكير فيه وكيفية التعامل معه. وهذا هو منطق وغاية تسليع المعرفة الذي يؤثر في الثقافة الجمعية. يُخضع هذا التسليع وسرعة تقديم الخدمة، وكتحصيل حاصل التعليم السريع، المعرفةَ لشروط الربح السريع ومنطقه، شأنه شأن شروط الإعلان والترويج وإغواء المستهلكين. [10] هنا، لا تقاس الحقيقة والمعرفة والثقافة وفق مردودها المجتمعي والوطني والقيم الجمعية، بل وفق "مبدأ الجدوائية ومنطق الربح والخسارة." [11]

ونتيجة لذلك، تتحوَّل وظيفة الجامعة من توجيه المجتمع والأفراد نحو الغايات والقيم الجمعية والسلوك الثقافي والتحرر والتفاعل مع القضايا الوطنية والمصيرية، إلى توجيههم للقيم النيوليبرالية التي تعني ضمناً استنزاف القيم الإنسانية، وتبديد الاتجاهات الوطنية، ومحاصرة الحيز الإنساني والمعرفي والوطني، ومنع التحرر والنهوض الفكري. في هذا السياق، تتبنَّى الجامعة التوجهات المعرفية المرتبطة بخبرات تقنية وبمصالح فردانية مفرطة ومفرغة من الأبعاد الوطنية في التفكير والنقد والتكافل والتضامن والالتحام المجتمعي، وسيادة القيم المادية الاستهلاكية على القيم الأكاديمية والوطنية. وتدريجياً، سيؤدي استغلال التوجهات الرأسمالية للأزمات المالية في الجامعات إلى تراجع مكانتها المعرفية والثقافية وتقليل الثقة في مخرجاتها التعليمية. وفي المحصلة، سيقود ذلك إلى الاحتضار البطيء للجامعة باعتبارها مركزاً للثقافة الوطنية الجامعة. [12] هنا، وبدلاً من أن تكون الجامعة الفلسطينية صرحاً ثقافياً وطنياً، يتمُّ استخدامها وتوظيفها لتصير أداة لإعادة صياغة المجتمع من جديد ليصبح ذا طابع استهلاكي وفرداني في خدمة السوق والشركات المحلية والعالمية الكبرى.

وفي هذا السياق، دفع تسلُّل القيم النيوليبرالية إلى الجامعات الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو، وعلى ضوء الأزمات المالية والإدارية وغياب رؤى وطنية واستراتيجية، إلى خوض معركة تنافسية شديدة في السوق بعيدة كل البعد عن التوجهات الثقافية، متغاضيةً عن خدمة المجتمع وتلبية احتياجاته الضرورية والملحة. وهو ما قادها إلى إفراغ التعليم من مضمونه وهدفه الوطني وبناء منهاج ومساقات مشبعة بالأفكار الليبرالية، الأمر الذي ترك أثراً سلبياً على المنظومة القيمية للجامعة.

وهكذا، فقد أثَّرت المفاهيم النيوليبرالية على إعادة هيكلة الجامعات واستقطاب كوادر وطواقم إدارية لا شأن لها بالتربية ولا بالتعليم ولا حتى بالبعد الفكري الثقافي الوطني، حتى أضحت الجامعات أقرب إلى منطق الشركات منها إلى منطق التعليم، وعَلَت لغة الربح والخسارة، وأضحى منطق السوق يتحكَّم في خطابها وممارساتها وقراراتها، وأطيح ببرامج في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، وحتى بعض تخصصات العلوم الطبيعية، تحت ذريعة أنها لم تعد مربحة، متخلِّيةً بذلك عن دورها الأكاديمي والمعرفي والتعليمي.

ولم تعد الجامعات الفلسطينية تبحث عن الكفاءات المعرفية والعلمية بقدر ما تبحث عن موظفين قادرين على تطبيق الحوكمة، وصياغة المشاريع المموَّلة، والترويج لأفكار قادرة على الإغواء لبرامج جديدة. وإلا فكيف يفسَّر احتضان الجامعات للقاءات والدورات وورشات العمل التي تنفذها منظمات غير حكومية، مموَّلة غربياً في الغالب، تكرِّس حالة من فوضى مفاهيم الفردانية المفرطة، والحريات الفردية، وكيفية التعامل مع المشكلات الفردية... إلى آخره؟ وبذا، تنغمس الجامعات الفلسطينية في هذه الفوضى، إذ تخلق انطباعاً بالنشاطية والانفعالية والحركية تحاكي سرعة السوق في تقديم الخدمة، دون بذل جهد أو إتاحة وقت للتفكير في المعلومة ووزنها، وذلك من خلال الترويج لها عبر منصات التواصل الاجتماعي. فهي شكل دون مضمون، وثقافة دون معرفة ووعي، ولن تحتاج إلى الكثير من الوقت لتنظيمها وبنائها، خلافاً للعملية المعرفية والثقافية في الصفوف الأكاديمية التقليدية التي أصبحت "موضة قديمة". تكشف هذه المقاربة عن حقيقة "الشركة"، التي لن تُغيِّر وظيفتها في تحسين خدمة الزبون وإطلاق منتجات جديدة، واللجوء إلى تقنيات متطورة في الترويج لـ"المنتج" أو زيادة الفعالية في منافسة الآخرين. فالشركة يجب أن تتخذ القرارات بسرعة، وهكذا أصبحت الجامعات تتخذ قرارات سريعة لأنها تريد تسويق منتجها في مقابل شركات (أي جامعات) أخرى. [13] وهذا منطق يتنافى مع منطق عمل الجامعة وقيمتها.

إن تسويق الخدمة أصعب بكثير من تسويق السلعة. فالسلعة قابلة للإدراك الحسي من قبل المجتمع والمؤسسات من حيث تقديرها أو الحكم عليها حسب الحاجة لها. أما الخدمة، فغير ملموسة ولا تُدرك بالنظرة السريعة، وإنما تتعلَّق بالعلامة التجارية وبناء الثقة والفترة الزمنية التي تدوم بها. واستناداً إلى هذا المنطق، تُجاري الجامعات هذا التوجه في استثمار سمعتها الأكاديمية التي شكَّلتها تاريخياً في تقديم الخدمة، ليصبح تسويق الخدمة، أي التعليم، معتمداً على مُقدِّمها وليس على نوعية الخدمة نفسها. ولا تقتصر الخدمة السريعة في التعليم على البعد المادي الربحي فحسب، بل على الحصول على شهادة دون جهد، والتكسب السريع، والحصول على مهنة مضمونة، وإضعاف تكافؤ الفرص. وفي هذه السلعنة الخدمية يخضع التعليم للقيود الزمنية، بحيث ستحتاج إلى تجديد الخدمة فور استهلاكها.

وبهذا، ينعكس إخضاع التعليم لمنطق الخدمة السريعة على مدخلاته ومخرجاته، وينسحب كذلك على إنتاج المعرفة والبحث العلمي الذي يهدف للربح السريع، لتُعرض الدرجات العلمية كبضاعة للبيع، وتستند الترقيات العلمية أو الإدارية إلى كمِّ العمل البحثي على حساب نوعه. وبدلاً من أن يعكس التعليم الأسئلة القلقة عن الواقع والمستقبل والمصير ويعالجها، تصبح دوافع الخدمات السريعة جزءاً من ثقافة المجتمع المسكونة بالتباهي والاستهلاك المظهري على حساب القضايا الجمعية والوطنية. [14] إن استجابة الجامعات لدمج القيم والثقافة النيوليبرالية في أنظمتها وقوانينها وسياساتها المالية، وحتى

خطط مساقاتها الأكاديمية وبرامجها والتخصصات المطروحة، بالإضافة إلى إعادة الهيكلة التي أجرتها الجامعات الفلسطينية، ستقودها إلى مزيد من الانزياح نحو التخصصات التقنية سريعة الخدمة التي تستبعد الثقافة والحريات الأكاديمية خارج أسوارها، ما يهدد الدور الجامع للجامعة من الناحية الثقافية والوطنية.

الجامعة في السياق الفلسطيني

لم يشكِّل التعليم في فلسطين حالة فريدة في السياق العربي سوى في خصوصية نشأته وتطوره وبقائه (بمعنى نجاته) ضمن حالة استعمارية مباشرة. وقد برزت أهمية التعليم في ثلاث قضايا رئيسية: الأولى، مركزية التعليم في تشكيل المكانة الاجتماعية وتحسين الوضع الاقتصادي للأسرة بعد فقدان الأرض كوسيلة الإنتاج الوحيدة خلال حرب الإبادة الاجتماعية والسياسية التي يتعرَّض لها الفلسطيني منذ نكبته في العام 1948. والثانية، إيمان الشعب الفلسطيني بالمعرفة كشرط أساسي للتحرر، وكقيمة محفزة للمجتمع تعزِّز التوجه نحو التعليم والإبداع والابتكار. والثالثة، تشكيل الجامعة فضاءً تحررياً بالمعنى السياسي والاجتماعي الوطنيين، يستمدُّ قوته من المجتمع ويساهم في تشكُّل معرفة تلبِّي احتياجات المجتمع الضرورية لمقاومة الاستعمار الصهيوني الإحلالي، ما مكَّن المجتمع بكافة شرائحه من تأمين مستلزمات الصمود والجَلَد والمناعة المجتمعية. ولهذا، لم يكن من المستغرب استهداف الاحتلال المؤسسات التعليمية بإجراءات تعسفية وقمعية، من إغلاقات ومداهمات واعتقالات للكوادر التعليمية والطلبة، هدفت إلى إفراغ التعليم من أي محتوى نقدي وإبداعي وتحرري وطني.

وقد استجاب التعليم في السياق الفلسطيني لجوانب تحررية على عدة أصعدة: وطنياً، في السعي نحو التخلُّص من الاستعمار والتحرر. واجتماعياً ومجتمعياً، من خلال نقد التكلُّس الثقافي وتحريره من القيود الاجتماعية وتجديده. وسياسياً بتوفيره بيئة تعددية وحوارية قائمة على التنوُّع وقبول الاختلاف. واقتصادياً، من ناحية تدعيم الاقتصاد المقاوم وتنمية الصمود وشروط المناعة المجتمعية والصلابة الوطنية في خضم معركة التحرير. كما شكَّلت الجامعات منارة ومقياساً للفصائل والحركات السياسية، التي استمدت شرعية رؤيتها الفصائلية في مشروعها التحرري من حضورها في الجامعات وحجم تمثيلها فيها. وقد شكَّل خريجو الجامعات اللبنة الأساسية للفعالية في التجديد والنضال والتحرر في صفوف القيادات الطلابية وقيادات العمل المجتمعي بمؤسساته المختلفة.

وفي هذا الإطار، شكَّلت الجامعة منظومة قيمية تعددية متنوعة، أو على الأقل تقرُّ بالاختلاف السياسي والاجتماعي، باعتبارها تحتضن الاختلاف والتنوُّع وتتيح مساحات قد لا تتيحها المجتمعات المحلية بنفس البيئة الآمنة والمثالية. وفي هذه البيئة، زوَّدت الجامعة المجتمع بالمعرفة المكتسبة من التعليم، وشروط الابتكار لمعارف وطرائق جديدة للحفاظ على الحياة والقيام بمستلزماتها، ونقل المعرفة إلى المجتمع كشرط للتحرر، ونقاش أساليبه وأدواته.

لم تكن الجامعة الفلسطينية بمعزل عن المجتمع وفواعل العمل الوطني والاجتماعي، بل كانت تتقدَّمه في مختلف المجالات، وترفده بكادر واعٍ يتحمل المسؤولية الاجتماعية والوطنية على الصعيدين

الفـردي والجمـعي في علاقة متناغـمة وإيجـابية. فقـد اعتمـد التعليـم، وإن لـم يـكن مخططـاً بالمفهـوم الحـديث للكلمة، علـى ربـط المخرجـات التعليـمية الفكـرية والعلـمية والاجتماعية-السيـاسية مـع احتياجات المجتمـع الفلسـطيني في شـرطه الاستعمـاري. [15] كمـا شـكَّلت الجامـعة أداة ثقـافية تـحفظ الذاكـرة وتسـاند المقـاومة وتدعـم مكونـات الهـوية والتـراث والتـاريخ والعلـوم الثقيـلة، [16] حيث آمنت عقيدتها الأخلاقية والقيـمية بكـرامة الفلسـطيني وحـدَّدت ملامـح الحيـاة وشـكلها وطبيـعة المجتمـع والتحـرر الذي تسـعى لبنائـه وتحقيقـه في إطـار المشـروع الـوطني في سبيـل تحريـر الأرض والإنسـان.

آمنت قـوى المجتمـع السيـاسية والمجتمـعية، ومنظـمة التحريـر الفلسـطينية قبـل تأسيـس السـلطة الفلسـطينية، بالـدور التقـدمي والتحـرري للتعليـم، وإن كان بمسـاحات متبـاينة، وخصوصـاً التعليـم الجامعي الذي شـكَّل مشغلاً ومختبـراً تعليميـاً أكاديميـاً يرتبـط بنيويـاً بتوجهـات المجتمـع الفلسـطيني واحتياجاتـه، ويرفـد المجتمـع بقيـادات وكـوادر قيـادية قـادرة علـى الوفـاء بمتطلَّبـات الفعـل المجتمـعي الـوطني. وعلـى ذلـك، شـكَّل التعليـم، علـى المسـتوى العمليـاتي، نقطة تبئيـر منتجـات وإنجـازات لمخرجـات الفعـل الـوطني الذي لـم تتـوانَ قيـادة العمـل الـوطني ومنظـمة التحريـر الفلسـطينية عن دعمـه ومسـاندته وتشجيعـه، من خلال الدعـم المـادي واللوجـستي والفكـري. وعلـى المسـتوى الاسـتراتيجي، أسـهمت سياسـات منظـمة التحريـر الفلسـطينية في دعـم التعليـم بتوفيـره بشـكل شبه مجـاني خلال الثمانينيـات وبداية التسـعينيات، واستمـر ذلـك حتـى إبـرام اتفـاقية أوسـلو في العـام 1993، حيث بـدأت ملامـح التغييـر والتراجـع والتآكل في معنـى التعليـم العـالي ووظيفتـه وقيمتـه من النـاحية المجتمـعية والـوطنية والثقـافية.

سلعنة التعليم وتدمير الثقافة

لـم تـكن اتفـاقية أوسـلو وتداعياتهـا اتفـاقية سيـاسية فحـسب، بـل شـكَّلت منظـومة اجتمـاعية وثقـافية واقتصـادية رافقتهـا تحـولات جذرية في المجتمـع الفلسـطيني، علـى صعيـد المرجـعية الأخلاقية والـوطنية والمنظـومة القيـمية. فقـد أثَّـرت علـى شـكل الحيـاة ونمطهـا، والأهـداف الـوطنية العليـا، ومـركزية الإنسـان الفلسـطيني فيهـا، ومـا يحدِّدهـا من قـوى ومـوازين سيـاسية واجتمـاعية واقتصـادية تشـكَّلت في ظلِّهـا. وبذا، فقـد لامـست أوسـلو ومنظومتهـا بُعـدي الكـرامة والإنسـانية وأسـلوب الحيـاة بمـا يتصـل بتوقعـات التعليـم ووظيفتـه في مجتمـع انتقـالي، وإن كان بشـكله النكـوصي بالمعنـى الفرويـدي.

وقد تزامن تغلغل السمة التخريبية في الثقافة والسياسة والبنى الاقتصادية والاجتماعية مع تآكل وتراجع القوى المجتمعية والسياسية والمؤسسات والتنظيمات المرتبطة بمنظومة أوسلو، وذلك كنتيجة حتمية لاتساعها وتورُّمها. وكان هذا التراجع إيذاناً بتراجع دور تلك القوى في فعاليتها المجتمعية وما تشكِّله من مرجعيات ثقافية وقيمية متمحورة حول خطاب التحرر والبناء والأمل. ولم يكن ذلك بمعزل عن استهداف ممنهج لتلك القوى والحدِّ من تأثيرها في المجتمع، بهدف فرض منظومة ثقافية وقيمية جديدة تلائم المنظومة السياسية المتشكِّلة، والتي دُعمت بمنظومة متكاملة من الإغراءات والإكراهات في الوقت نفسه.

في مقولتـه حـول "نفي الثقـافة في ممـارسة السيـاسة،" يـصف فيصـل درَّاج هذه الثقـافة، وتلـك السيـاسة التي كان يـعني بهـا فن الاختيـار، [17] بأنهـا يفتـرض أن تشـكِّل موجِّهـاً وناظمـاً أخلاقيـاً للعمـل وللخطـاب

السياسي، ومراقباً عليه، لا العكس. وبهذا، نستطيع تأطير الثقافة بمفهوم ميشيل هنري في تعريفه للثقافة باعتبارها "التنمية الذاتية للحياة،" وكيف أن الإنسان الحديث التقني، المرسمَل بممارسته الهمجية، ينفي بذاته ثقافة الحياة، [18] لأنه بلا ثقافة ودون حياة حقيقية. والثقافة في هذا السياق، حسب الجابري، هي "المعبِّر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، عن نظرة هذه الأمة إلى الحياة والموت والإنسان ومهماته وقدراته وحدوده وما ينبغي أن يعمل وما ينبغي أن يأمل،" [19] وهي شكل الحياة التي يهبها الإنسان المعنى.

وبذا، فقد غابت الثقافة عن السياق الفلسطيني ليس بشكلها السياسي فقط، وإنما بشكل الحياة وقيمها وأولوياتها أيضاً. وبحكم الجماعات المهيمنة وتوجُّهات الرسملة وتبنِّي سياسات البنك الدولي في سياساتها الاقتصادية، تمَّ استبدال المنظومة القيمية الفلسطينية بشكل يتناقض جوهرياً مع السياق الفلسطيني بمنظومة أخرى تلائم الواقع السياسي الجديد. فانتقلت من الحرية الفكرية إلى حرية الاستهلاك، ومن القيم الجمعية إلى تعزيز النزعات الفردية المفرطة، ومن التعددية إلى الحصرية في البعد الواحد، ومن التفكير الواعي والناقد إلى التسطيح والسرعة المعلوماتية. وقد قاد هذا إلى توجيه الرأي العام نحو المنظومة البديلة، باستخدام وسائل إعلامية توظِّف التكنولوجيا الجديدة في خدمة الحشد المجتمعي والتعبئة، وتحقيق الكسب السريع، وتكريس المصلحة الذاتية والأنانية.

كانت توجهات السلطة الرخوة واضحة منذ البداية في خصخصة كل شيء، من التعليم والصحة والإسكان إلى المشاريع الخدماتية والاقتصادية، ما يسمح لها بالتنصُّل من مسؤولياتها من خلال تخفيض نفقاتها على تلك القطاعات الحيوية، وعلى رأسها التعليم. وقد سمح ذلك باستدخال أنظمة جديدة للتعليم، كالتعليم الخاص والتعليم الموازي... إلى آخره. [20] وكان من شأن ذلك كله أن يقود إلى تسليع كل شيء، في ظل وجود توجهات إلى زيادة دور القطاع الخاص وتحريره من العديد من القيود الأخلاقية والوطنية.

لم يكن التعليم العالي بعيداً عن توجهات السلطة الفلسطينية في الخصخصة نتيجة ضغوطات الممول والقطاع الخاص، إذ غابت المصلحة العامة والوطنية لصالح إصدار تشريعات تتيح المجال لاستثمار القطاع الخاص في التعليم. وقد تمَّ ذلك عبر سنِّ القوانين والتشريعات ذات العلاقة، ليؤكِّد القانون الأساسي المعدَّل للعام 2003 على حرية إنشاء الجامعات الخاصة، ويمنح القطاع الخاص الحرية في إنشائها وفقاً لقانون التعليم العالي الفلسطيني الصادر في العام 1998. [21] ولا شك أن ذلك يعكس تخلي السلطة الفلسطينية عن دعمها للتعليم، أو على الأقل اعتباره أنه ليس من أولوياتها. [22] تؤكِّد ذلك آليات الصرف والموازنة وأولوياتها التي اعتمدتها السلطة الفلسطينية في القطاعات التعليمية والأمنية والصحية، ما دفع البعض إلى القول إن هنالك حرباً تخاض ضد الجامعات، وذلك استجابةً لتقليص دور "الدولة" كأحد متطلبات هيمنة خطاب الليبرالية العالمية وتجسيده محلياً. وقد عنى هذا التراجع عدم "الإيفاء باحتياجات التعليم، وإحالة ذلك إلى السوق والتخلِّي عن الجامعات في مواجهة التحديات والأزمات."[23]

ولعلَّ أخطر ما في عملية تسليع التعليم الجامعي هو احتكامه إلى قوانين السوق في العرض والطلب وقابلية التداول، ما جعله مرناً لزيادة التنافسية وإن لم تكن هذه المرونة استجابة لاحتياجات محلية فقط. ففي خضم الأعداد الهائلة للمقبلين على التعليم الجامعي، وفي ظل غياب التخطيط الوطني

للمخرجات التعليمية، أصبح التعليم العالي يفتقد الحدَّ الأدنى من التخطيط، ولم تعد تحكمه توجهات قائمة على رؤى مستقبلية. وعلى العكس من ذلك، أصبح التعليم يخضع لتوجهات عدة في اختيار البرامج والتخصصات، أهمها الجدوى المالية، مع غياب حقيقي للتنسيق بين الجامعات الفلسطينية فيما يتعلق بالتعليم العالي. ولهذا، أصبحت الجامعات تعيش في "فوضى السوق، إذ تمَّ التعامل مع التعليم العالي كما لو أنه يشكِّل سوقاً جديدة. وبهذا، نستطيع أن نفهم حالة التنافس والمزاحمة في تقديم سلعة وخدمة متشابهة،" [24] من قبل الجامعات الفلسطينية، وتحوُّل بعض الجامعات إلى "مصنع [حيث] الطالب كمنتوج صناعي لا يختلف عن مثيله إلا بالعدد،" وهيمنة ثقافة المؤسسة القائمة على الهرمية والطاعة والانضباط والتقييد بالقوانين الصارمة، ما جعلها "نسخة مطابقة لأنظمة المصانع والشركات التي تحتسب الربح بالمقاييس المادية وليس العلمية أو الإبداعية."[25] هنا، صارت الأماني متعلقة بألا ننتقل إلى مرحلة "الزبون دائماً على حق"، والزبون هنا هو الطالب، ما يعلن موت الجامعة والثقافة في آنٍ معاً.

ليست السلطة الفلسطينية وحدها من ساهمت في تشكيل هذا المشهد التسليعي، بل تتحمَّل القوى والمؤسسات الوطنية ومنظمات الأنجزة جانباً من المسؤولية، إذ لعبت دوراً هي الأخرى في تمييع الواقع الثقافي ولبرَلته بمفرداتها القيمية والأخلاقية. ولعل من المفارقات التي نستطيع تسجيلها هنا هي الكيفية التي قدَّمت بها تلك المؤسسات نفسها على أنها بديل عن القوى الوطنية بعد تشكل منظومة أوسلو، وتمكُّنها من استقطاب شريحة واسعة من "الطبقة الوسطى الحديثة" والكوادر الأكاديمية نظراً للمكانة الاجتماعية التي كانوا يحظون بها في المجتمع الفلسطيني. أخذت تلك المؤسسات بعض شرعيتها من خلال توظيف هذه الفئات، لكنهم سرعان ما تحوَّلوا إلى طبقة وسيطة لخدمة المشروع الثقافي الليبرالي ومنظومته القيمية والسياسية. [26] وقد تمَّ لاحقاً توظيف الجامعات لهذه الشريحة المؤنجزة ضمن كادرها الإداري والأكاديمي والتعليمي، لاستقطاب المموِّل وإغرائه من أجل استدراج المشاريع السريعة ذات النكهة النيوليبرالية، ما ساهم في تسريع تدميرها كمرجعية ثقافية للمجتمع الفلسطيني إلى جانب شرائح أخرى.

لقد تعاملت الأجهزة الأمنية والسلطة السياسية بحكوماتها المتتابعة مع التعليم من خلال بعدي الترغيب والترهيب. تمثَّل الترغيب في ترويج ثقافتها الإدارية القائمة على التراتبية ومشروعها السياسي ومواقفها ورؤيتها، بما يحقق إحكام السيطرة الاجتماعية والتحكُّم، والهيمنة الفكرية والثقافية والسياسية على الفضاء العام من التعليم إلى الجامعات. وفَّر ذلك لها آلية جيدة لاختيار مثقفين تقليديين للنظام الناشئ بمفهوم غرامشي. أما الترهيب، فقد تمثَّل في اعتبار الجامعات مواقع ساخنة للتغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي، والسعي لاستقطاب كتَّاب ومفكرين وأكاديميين كانوا ناقدين للسلطة ومشروعها السياسي من أجل العمل في الحكومات الفلسطينية بهدف احتوائهم، [27] وملاحقة المعارضين منهم والتضييق عليهم في حال استحال استيعابهم. وفي المقابل، عملت الجامعات الفلسطينية ضمنياً على استرضاء السلطة الفلسطينية لغرض الحصول على دعم من موازنتها، كأن يكون عميد شؤون الطلبة محسوباً على تيار حركة "فتح" (الأمر الذي أصبح عرفاً غير مكتوب في معظم الجامعات الفلسطينية)، وهو ما ترافق مع عدم الانفتاح على الحوار مع القوى المجتمعية

والـوطنية، خـاصة في الأزمـات والإشـكاليات التي كانت تنشأ بين مجالـس اتحـاد الطـلبة أو النقابـات من جـهة، والجامعـات الفلسـطينية من جـهة أخـرى، علـى سبيـل المثـال لا الحصـر.

كما يتجلّى التـرهيب من خلال سيـاسة مـا يعـرف بـ"عسـكرة الجامعـات"، وتـعيين أعضاء تابعين للمؤسـسة الأمنية لمـراقبة نشـطاء من الفصائـل السيـاسية المنـاوئة لهـا وملاحقتهـم واعتقالهـم. [28] وقـد أضـحت الجامعـات، شيئـاً فشيئـاً، خاضـعة للسـلطة ولنظـام الرقـابة والتحكُّـم من جـانب، ولتقلُّبـات "السـوق" من جـانب آخـر، مـا أفضـى إلـى ما يمـكن وصفـه بطبقـات مختـلفة من التبـعية: التبـعية السيـاسية تأييـداً للنظام السيـاسي وتكريسـه وانتشـاره، والتبـعية الاقتصـادية من حيث فـرض "فـرص غـائية، نفـعية واسـتهلاكية، غـريبة عن أي شـكل من أشـكال الفاعـلية، ولا سيمـا الفكـرية والـروحية" والثقـافية الـوطنية، و"التبـعية التقنية مـع تمفصلاتهـا السيـاسية والإدارية"... وفي المحصـلة، يتـمُّ العمـل علـى "استبعـاد الثقـافة خـارج المـكان المقـرر أن تتطـور فيـه، ومن خلال ذلـك تـم تدميـر الجامـعة المكـرسة للثقـافة ليـس إلا."[29]

لـم يتـوقف الحـال عنـد استبعـاد الثقـافة بالمعنـى العلـمي والفكـري والـوطني، وإنمـا أصبـح هنالـك تأثيـر عكـسي من الثقـافة التقليـدية للمجتمـع المحـلي علـى الجامـعة وطـرق عملهـا، حيث تمـارس تلـك القـوى المجتمـعية، وخصوصـاً السيـاسية منهـا، الضغـط علـى صنَّـاع القـرار في الجامعـات بشأن التـوظيف أو عدمـه وحتـى الفصـل، سـواءً كان ذلـك علـى صعيـد المـوظفين أو علـى صعيـد الطـلبة. كمـا شـمل ذلـك عـدم تفهُّـم الإضرابـات النقـابية إلـى حـدِّ إدانتهـا، سـواءً علـى صعيـد نقابـات المـوظفين أو علـى صعيـد مجالـس اتحـادات الطـلبة. هذا بالإضـافة إلـى تسـرُّب قيـم سـلبية من المحسـوبية والواسـطة، من خـارج الجامعـات إلـى داخلهـا، علـى يـد القـوى السيـاسية والأكاديـمية والجماعـات المهيـمنة. [30]

إن مـا حـدث هـو مَـحق للجامعـات، علـى ضـوء الأزمـات التي أخذت تعـصف بهـا شيئـاً فشيئـاً. ولـم يـكن ذلـك ليحـدث إلا من خلال عمـلية إلغـاء متـدرجة ورسـم خطـوط فاصـلة عزلت بين الجامـعة والمجتمـع. فقـد تراجـعت الجامـعة عن كونهـا "جامـعة الشـعب"، من حيث تأثيرهـا الإيجـابي عليـه، وبـات حصارهـا والاستفـراد بهـا أمـراً يقينيـاً، وحـركة واضـحة بعـد انهيـار الأجسـام الجمـعية في السيـاق الفلسـطيني، من عائـلة ونقابـات وفصائـل سيـاسية. فبعد تفكيـك الثقافة الجمعية وإقصائها عن المجتمع، "آن الأوان لإبعادها إلـى خـارج الجامـعة."[31] وهذا مـا حـدث بالفعـل في السيـاق الفلسـطيني، إن لـم يـكن بصـورة أسـوأ.

وعليـه، فقـد تراجـع دور الجامعـات في الفعـل الـوطني والمعـرفي والثقـافي، من حيث بلـورة المفاهيـم الاجتمـاعية والسيـاسية والـوطنية والحيـاتية والثقـافية للمجتمـع الفلسـطيني. وعلـى ضـوء الخطـط غيـر الفاعـلة للحكومـات الفلسـطينية وفوضـى الإنتـاج والمخرجـات والقـوانين والتوصيـات نحـو السـوق وحرية تحديـد نواظمـه، نشأت أنظـمة مـوازية ومسـلعنة في الجامعـات، لا سيِّمـا في النظـام التعليـمي وبنيتـه، مـا انعكـس علـى جـودة التعليـم ونوعيتـه. فمـاذا يـعني وجـود بـرامج بكالوريـوس بـدوام يـومين أو ثلاثة أيـام في الأسبـوع في جامعـات فلسـطينية، مـا يحـرم الطـلبة من التفاعـل مـع الحيـاة الجامـعية والثقـافة العـامة المتولِّـدة عنهـا، ويختزل العمـلية التعليـمية في خـدمة سـريعة؟ ومن جـانب آخـر، فقـد جـرى اختيـار نظـام لتقييـم عمـل الجامعـات وبرامجهـا وتخصصاتهـا وخدماتهـا وإعـادة هيكليتهـا بمـا يتلاءم مـع الممـوِّل، إن وُجـد تمويـل لـهذا التقييـم، أو وفقـاً لمتطلبـات السـوق والمقيِّـم، الذي غالبـاً مـا يكـون

من خارج المجتمع الفلسطيني، أو مشبعاً ومتأثراً بمنطق ومفردات إعادة الهيكلة وفقاً للبنك الدولي ومؤسساته وسياساته ومفاهيمه. ويتمُّ توجيه هذا التقييم بمنطق السوق العالمية وحاجاتها ووظائفها ومستلزماتها في سوق فلسطينية محدودة، ومحاصرة بنيوياً ومحارَبة استعمارياً.

وعلى ضوء الأزمات المتعددة التي تعصف بالجامعات، وفي ظل غياب تمويل ومنح مستدامين وتخلِّي السلطة الفلسطينية عن مسؤولياتها في هذا الجانب، والاعتماد على التخطيط المصلحي التنافسي والمرَضي، وإقبال أعداد هائلة على التعليم الجامعي، كانت الرسوم الجامعية هي الخلاص بالنسبة لراسمي السياسات... لتصبح مردودية البرامج من الناحية المادية هي الموجِّه الأساسي في تطويرها واستحداثها، بعدما تمَّ تجريدها من أبعادها الثقافية والوطنية. هنا، تمَّ استدخال مساقات ليبرالية معولمة لخدمة التوجهات الثقافية لنموذج الليبرالية، كإلغاء مساقات الدراسات الثقافية من بعض الجامعات الفلسطينية، أو تقليصها واستبدالها بمساقات مثل: "الديموقراطية وحقوق الإنسان" و"المجتمع المدني" و"الإدارة والريادة"... فضلاً عن استحداث برامج ماجستير في الجندر، والعلاقات الدولية، والحكم الصالح... وغيرها الكثير.

وتحت ذريعة الأزمة المادية في الجامعات، تمَّت خصخصة قطاعات واسعة من خدماتها، مثل الصيانة والأمن والخدمات الأخرى، إلى جانب رفع الرسوم الجامعية على الطلبة. قاد ذلك إلى زيادة اعتماد الجامعات الفلسطينية على هذه الرسوم، ما أثقل كاهل الأُسر الفلسطينية التي تتحمَّل النسبة الأكبر من كلفة التعليم العالي. وهذا يعني تبني الجامعات ممارسات وتوجهات الخصخصة بشكل غير معلن، مع توفير الغطاء الذي يحفظ لها مكانتها القانونية كمؤسسات عامة لا خاصة. [32] ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد أشار تندُّر أحد رؤساء المكتب المالي في إحدى الجامعات إلى أنه "لو كانت هنالك شركة أكاديمية تقدِّم خدمات تعليمية، لأوكلنا إليها هذه المهمة." وقد لا ينطبق هذا التوجه على الشركات الأكاديمية في شمال الضفة الغربية وجنوبها بمقرِّها الرئيس أو بفروعها المختلفة فقط، وإنما يطال أيضاً الجامعات التاريخية فيها، التي يفترض أن تكون عامة كما هي خدماتها.

ساهم سوء الإدارة المالية في الجامعات بوضعها في حالة من المواجهة مع مجالس اتحادات الطلبة في بعض الجامعات الفلسطينية، إن لم يكن جميعها، ما دفع ممثلي الطلبة إلى اتهام الجامعات بخصخصة التعليم واحتكاره وحصره بالشريحة القادرة على دفع الأقساط الجامعية لأبنائها. قادت السياسات المالية المتَّبعة لمواجهة الأزمة المالية بحرمان شريحة كبيرة من ذوي الدخل المحدود من تعليم أبنائها، [33] وعمَّق جَعل التعليم خدمة سريعة وخاصة. ومن جانب آخر، تنصَّلت بعض إدارات الجامعات من الاتفاقيات الجماعية التي أبرمتها مع اتحاد نقابة أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية، أو مع نقابة الجامعة نفسها، [34] فيما يتعلَّق بمكتسبات وحقوق نقابية وعمالية تساهم في تحسين أوضاع الموظفين الاجتماعية والاقتصادية. وتحت ضغوط التعامل مع الأزمات بين الجامعة من جهة والموظفين والطلبة من جهة أخرى، شهدت بعض جامعات الضفة الغربية خلال الأعوام الخمسة الماضية فصل أعضاء من نقابة العاملين وناشطين من الطلبة بصورة غير قانونية. [35] كما وتنتهج بعض إدارات الجامعات مزيداً من سياسة تشديد الرقابة على الموظفين، ومحاربة الحريات النقابية والفكرية، في ظلِّ غياب لغة الحوار القائمة على التشاركية في صنع القرارات، وهو نمط أقرب للشركة منه إلى جامعة أكاديمية.

وهنا، يمكن أن نضيف بأن الجامعات تأثرت سلباً بالمجتمع، لا العكس، من حيث ما تتصف به مسلكيات وقرارات بعض إدارات الجامعات في الضفة الغربية بانتهاك الحريات الأكاديمية داخل الجامعة وخارجها، ما يشي بالضمور والانغلاق الفكري. وقد شمل ذلك التضييق على الموظفين بفرض عقوبات مادية ومعنوية، كالحرمان من المناصب الإدارية والترقيات، بالإضافة إلى انعدام ردود فعل على حادثة اغتيال أستاذ جامعي، أو إطلاق النار على معلمة، أو فصل أساتذة على خلفيات فكرية وسياسية، [36] وحتى شخصية، مع رؤساء الجامعة. هذا المناخ الذي خضعت له بعض الجامعات الفلسطينية، خصوصاً في ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية، أسهم في كبح التفكير النقدي الحر والمستقل، خلافاً لما يفترض أن تقوم عليه الجامعات. وقد ظهر هذا من خلال تفضيل التخصصات التقنية والمهنية المستحدثة التي لا تثير نقاشات فكرية وثقافية أو سياسية في المجتمع الفلسطيني، ومعاداة العلوم الإنسانية والاجتماعية في المجتمع والاستهتار بها والتقليل من شأنها. ولعل هذا الموقف ينسحب أيضاً على الحكومة في السلطة الفلسطينية التي لا تجد علاقة أو ارتباطاً بين رأي علماء الاجتماع في تطبيق قانون الضمان الاجتماعي والمآخذ عليه، على سبيل المثال. [37]

وعلاوةً على ذلك، باتت بعض هذه الجامعات تضع لنفسها شروطاً ومعايير بالانسجام مع اشتراطات المستعمِر وسوقه، لا مع حاجات المجتمع وتطلُّعاته التحررية. فعلى سبيل المثال، تمَّ إلغاء تخصص علم الاجتماع في جامعة ما، أو تحويله من علم اجتماع تطبيقي إلى الخدمة الاجتماعية في جامعة أخرى، وذلك بدعوى عدم اعتماد الشهادة الأكاديمية لعلم الاجتماع التطبيقي حسب قوانين المعارف الصهيونية، أو عدم استطاعة الطالب الفلسطيني الحصول على ما يعرف بـ"البنكاس" (شهادة مزاولة المهنة التي تتيح تسجيل الأخصائي في سجلات وزارة الرفاه "الإسرائيلية" للحصول على رخصة ورقم لتقديم الخدمة، خصوصاً للطلبة الفلسطينيين من القدس والنقب وبئر السبع).

وبذا، فقد شكَّلت الجامعات امتداداً للنظام السياسي المعطوب، وانصرفت إلى التدريب التقني والتخصصات السريعة والمستجدَّة بدلاً من التثقيف العام وما يتضمنه من تكوين قدرات فكرية وعقلية وشخصية بالمفهوم الشامل للكلمة، والذي سرعان ما سيتسبب بمزيد من العجز مستقبلياً، وذلك لعدم قدرتها على مواكبة التغيرات والمتطلبات في زمننا الحاضر، وبثقافة محدودة. [38] كما وجدت بعض الجامعات فرصة في طرح برامج جديدة لغايات مرتبطة بقدرة الجامعة على رفع رسومها الدراسية، لتعذُّر فعل ذلك بسهولة في البرامج القديمة، حتى لو لم يكن هنالك احتياج محلي لتلك البرامج، أو حتى وجود كادر مؤهل للتدريس فيها، [39] بما يشمل برامج البكالوريوس والدراسات العليا. وفي هذا السياق، زادت وتيرة هذه التخصصات بعد "أزمة" جائحة كورورنا وسياسات إعادة الهيكلة التي لحقتها، وشمل ذلك الجامعات الخاصة والأهلية في آنٍ معاً.

وحسب اطلاعنا على تجارب بعض الجامعات في الضفة الغربية، فإن هنالك بعض البرامج الجديدة التي لا يتوفر لها كادر متفرِّغ ومتخصِّص حتى بعد اعتمادها من قبل هيئة الاعتماد والجودة والنوعية في وزارة التعليم العالي الفلسطيني، فيما تنتظر تلك الجامعات نتيجة البرامج وجدواها من الناحية المالية الربحية حتى يتمَّ اعتماد وتفريغ كوادر بشكل فعلي. هذا إلى جانب قيام الجامعات بمهمَّاتها بكوادر تعليمية لا تحمل شهادات معتمدة في التخصص الجديد نفسه أو حتى قريبة منه. ولعل من

اللافت أن هذا الأمر لا يثير حفيظة الجامعة ولا الطلبة والمجتمع، بعد أن أصبح الهدف هو الحصول على شهادة جامعية سريعة وبأقل قدر من "التعقيدات".

في ظل واقع من التبعية المتجذرة ضمن التوجهات الرأسمالية المعولمة، تتجلّى أيضاً مظاهر التبعية على الصعيد الثقافي والمعرفي والأكاديمي والعلمي التقني، حيث تغلّب البرامج والتخصصات المعارف الاستهلاكية والخدماتية على حساب المعارف الإنتاجية، [40] بما يصبُّ في منفعة الشركات العالمية، ومنها "الإسرائيلية"، مثل تخصص تكنولوجيا المعلومات (IT) والذكاء الاصطناعي والطاقة البديلة والتخصصات المُحَوسبة والبرمجة وغيرها من التخصصات التقنية، والتشديد أكثر فأكثر على العلوم التقنية والمهنية، على أهميتها. وفي هذا الوضع، يتمُّ التأكيد على الشراكات بين الجامعات المحلية والأجنبية على أرضية تقاسم "الأرباح" في البرامج المطروحة، ومحاربة العلوم الفكرية والثقافية والإنسانية أو استبعادها من عملية إعادة التخطيط والتطوير على أرضية أن مقدار "الطلب" عليها في "السوق الفلسطينية" قد تراجع، أو حتى بدافع الاستجابة للاشتراطات "الإسرائيلية" للاعتراف بالشهادة الأكاديمية من الجامعات الفلسطينية بعدما سحبت الاعتراف بتخصصات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الصحية، وفقاً لتلك الشروط. [41]

وبهذا، تُنفى الثقافة في ممارسة المعرفة عبر تخصصات مهنية ذات بعد خدماتي نفعي دون هدف إنتاجي محدد، فيحدث ما شخَّصه ميشيل هنري، [42] من حيث: اختزال البعد المادي إلى إنتاج واستهلاك الخبرات التي تفيد آنياً في الحياة الجسدية (مأكل وملبس ومسكن وصحة وجنس) في مقابل تناقص الحاجات والخبرات الفكرية والروحية، وتطور الحياة والثقافة الذي يترك مكانه لتطور تقني يتمتع بالاستقلالية وينزع إلى التحكم، وترك الفرد في مواجهة تعالٍ عصيٍّ على النفاد وغير معقول. [43] وأخذاً بعين الاعتبار الأبعاد الاستهلاكية في السياق الفلسطيني، وتقليص صلاحيات اللجان والمكاتب الأكاديمية في مقابل توسيعها في أقسام الشؤون المالية والإدارية والتسويقية من ناحية اتخاذ القرار، فقد تمَّ تبرير إعادة ما يسمى بـ"الهيكلة" لغرض دمج الكليات أو إلغاء بعض التخصصات والبرامج، ما يعني مزيداً من سطوة التخطيط والقرار الماليين على التوجه والقرار الأكاديميين بعدما تمَّت محاصرة الجانب الثقافي.

إن تراجع الثقافة والوعي وإنتاج المعرفة انسجاماً مع احتياجات المجتمع الفلسطيني، كان أثراً مباشراً لتراجع التعليم وسطوة التعليم الاعتيادي وتضخم الأعداد الصفية وتردِّي التعليم الأساسي والثانوي، ناهيك عن التعليم الجامعي. فقد تراجعت قيمة التعليم كـ"مهنة تجلب الشرف" بالمفهوم البورديواني، إن جازت الاستعارة، وتحت سطوة الإعلام الرقمي الجديد والتلاعب بالأذواق والعقول في زمن الانفتاح المعولم، ونمط الاستهلاك الإشهاري على وسائط التواصل الاجتماعي بأدواته المتعددة، وغياب الثقافة النقدية الواعية. وقد لعب كل ذلك دوراً في تسطيح المعرفة وتكريس ثقافة الربح السريع، واختزال معايير "النجاح والتفوق في البعد المالي في أعين الشباب."[44]

في هذه البيئة، لم يُقابل الازدياد الهائل في أعداد الطلبة المقبلين على التعليم الجامعي، نتيجة للنمو الديموغرافي وسوء التخطيط لفلسفة التعليم بفلسطين وأهدافه، بتطوير في السياسات والإجراءات

للمؤسسات التعليمية لضمان جودة التعليم ونوعيته وبالكادر التعليمي بشكل حقيقي، بل تزايد تفريخ الجامعات المحلية والأجنبية والخاصة في جو يسوده نمط التنافس الحر بالمعنى الرأسمالي المتوحش لغاية سدِّ الاحتياجات المالية في الجامعات. وقد درجت إدارة بعض الجامعات على استقطاب أساتذة ومعلمين يحملون شهادات عليا تحت بند اتفاقيات عمل تنتهك الحق في الكرامة لغير المتفرغين، وذوي الكفاءات المتمكِّنين، حيث تم استبدالهم بكوادر من الطبقة الوسيطة من ذوي الخبرات، أي من ينطبق عليهم وصف "الخبير والمختص" كمحترفي النيوليبرالية بتعبير ماركس، ذي الذكاء الثقافي المحدود والمتوسط، على شاكلة العمالة المؤنجزة التي تتقن مخاطبة الممول واستجلاب المشاريع. هنا، أخذت الجامعة في التحوُّل إلى مشروع تنموي ليبرالي في إنتاج المعرفة، بمشاريع متخبطة تعيد إنتاج المنتج في فوضى ثقافية سطحية وناعمة النقد، تفتقد إلى بلورة مخرج من المأزق الثقافي والوطني الذي نعيشه، لتبدو وكأنها تعمل وفق منطق "الترند" الإعلامي وفقاً لما يداعب خطاب المموِّل وتوجهاته الأيديولوجية، لا ما يلامس السياق الفلسطيني ومتطلباته. [45]

لم يعد التعليم الجامعي يتطلَّب الكثير من العمق الفكري والمعرفي والنقدي لتكون أستاذاً جامعياً، بقدر ما يحتاج إلى قليل من الأفكار والمصطلحات السريعة وبعض "الأساليب التربوية الانفعالية"، [46] والذكاء المتوسط، ونماذج من أسئلة متعددة الاختيارات ومعدَّة مسبقاً. وما أن يُظهر المتقدِّم الولاء للتوجهات الإدارية والسياسية للمؤسسة في الجامعات الفلسطينية أو المناصرة للفصيل المهيمن في الساحة، [47] حتى يتم "تفريغه" في المؤسسة التعليمية، مدرسة كانت أو جامعة، ناهيك عن الانتماءات الضيقة كالعشائرية والمناطقية في الجامعات الخاصة، ما أدى إلى عطب التعليم والمسِّ بإنسانية الإنسان الفلسطيني في حقِّه الثقافي والتعليمي الذي يقدمه الحرم الجامعي.

وفي وسط "ازدهار" صناعة الثقافة الليبرالية، يتركَّز الضعفاء، أو لنقل الوسطاء، في العمل الإداري لضمان استمرارية الثقافة التنظيمية للمؤسسة الجامعية بصورة قوانين صارمة كونها تحولت إلى ما يشبه "الشركة." يصطف هؤلاء خلف الإدارة أو السلطة، أو خلف الاثنتين معاً وكلاهما سلطة، لاغتنام التحوُّلات الجديدة كفرصة لخفض الرواتب والمعاشات وفرض شروط عمل لا تكفل الحدَّ الأدنى من الكرامة الإنسانية. ولم يعد المحتوى المعرفي هو الأهم، بقدر أهمية استمرارية النظام والبرامج واستحداث التخصصات الدقيقة، ومواكبة الموضة في "التحديث" وإن كان مصطنعاً وغير مخطط له كما ينبغي. فقد أصبحت التكتلات والزبائنية في الجامعات بديلة عن الاجتماع على أرضية فكرية وثقافية وسياسية ووطنية. فالأرضية الشخصية هي التي تضمن شرعية وجودك في المؤسسة حسب مدى اقترابك أو ابتعادك عن مراكز صنع القرار. والضعفاء، الذين صاروا في موضع السلطة، يعلنون أنفسهم بديلاً عن الشرعية الفكرية والثقافية التي يفترض على الجامعات أن تستمد شرعيتها منها. وبذلك تساهم بعض إدارات الجامعات باستهداف الثقافة والمثقفين داخل مؤسستها والتضييق عليهم لأن الثقافة التي ينتمون إليها غير امتثالية، وبذا يستهدفون الثقافة الواعية وتدميرها ومحاصرتها، وما ذلك إلا "تدمير للحياة."[48]

أما في آلية الترويج والاستقطاب للبرامج والتخصصات الجديدة، بغضِّ النظر إن كان ذلك في العلوم التقنية أو المهنية أو الاجتماعية أو الإنسانيات، فهناك غياب لتخصص جامعي يقتضي الحدَّ الأدنى

من مستلزمات الفعل الثقافي والدور المجتمعي الذي يفتح الخيارات أمام البشر للانتفاع بمعارفهم، وسيفتح آفاقاً لمستقبلهم. بل وهناك وفرة بالتخصصات القائمة على الإغواء والإغراء كسلعة إشهارية لذيذة، مصحوبة بعبارات، نحو: "اتبع شغفك"، و"خيارك الأمثل للنجاح"... إلى آخره. [49] وحتى لو حضرت المعلومات والنسب عن محدودية فرص العمل بعد التخرج، فسيُستخدم شعار توفُّر الوظيفة كخدمة تجلب المال والخدمة السريعة في تضليل المتلقي والغش في تقديم خدمة التعليم وبشكل سريع، مع غياب واضح للتخطيط والدراسة العلمية التي تدعم ذلك. وفي هذا السياق، وقعت بعض الجامعات في التدليس، حيث تستخدم إحدى الجامعات التي تستهدف طلبة القدس وفلسطينيي الأراضي المحتلة في العام 1948 شعار: "ليس هنالك داعٍ لامتحان القدرات المعروف بال: بسيخومتري". [50] ولعل هذا مؤشر صارخ على فوضى الإنتاج بصورة استهلاكية وخادعة. ويدلِّل هذا النمط السائد على الثقافة الاستهلاكية، إن لم تكن المهيمنة، كما يدلُّ على تقديم اللغة الإشهارية لسلعة التعليم والتخصصات التي تطرحها الجامعة بصورة مضلِّلة تغوي بالأسهل والأسرع، وتوظِّف الرصيد الرمزي التاريخي للجامعة في الإقناع وخلق الثقة، حتى لو لم تختلف خدمتها، والمقصود هنا تخصُّصها، عن الذي تقدمه جامعة أخرى.

وإلى جانب ذلك، يوجد نتاج معرفي من شقَّين: النتاج الأول، هو النتاج النقدي في السياق الاستعماري، والذي يعاني من سوء الانتشار والتعميم المجتمعي، لأنه منتج لشريحة معينة قادرة على فهمه وتداوله. والنتاج الآخر، هو الذي يفرِّغ النقد من محتواه كلغة مقبولة للمموَّل. هنا، تبدو الجامعة وكأنها آخذة في التحوُّل إلى شركة بحثية لتقديم الخدمات السريعة في حقل الأكاديميا والبحث العلمي، ما يساهم في الإعلان عن "موت الجامعة" في جانبها المتعلق بنقد النقد لتوليد الفكرة الجديدة في سبيل خدمة المعرفة وتعميم المعرفة في المجتمع الفلسطيني.

وخلاصة القول، إن الجامعة الفلسطينية تبدو حقلاً للتجارب وموقعاً للتبعية. فإذا سبقَنا العالم الغربي بالفصل التام بين العلوم والثقافة، فإننا نمضي في نفس الاتجاه ولكن في مجتمع مستعمَر يخوض صراعاً وجودياً، تُشكِّل فيه الثقافة إحدى أهم دعائم النضال والمقاومة والهوية ومستلزماتها وتشكيل الحياة فيها. وإن شدَّد الغرب المتوحش على الجودة التقنية والمهنَنَة، التي أصبحت لازمة لإخفاء الكسل الفكري العميق المتسلِّل إلى العديد من المهن ذات العقيدة الامتثالية، [51] فإننا أحوج إلى العقل الفاعل، لا المنفعل، الذي يشدِّد على كرامة الإنسان والعدالة التي تتعارض بصورة جوهرية مع العقيدة الامتثالية التي تحوِّل الإنسان الفلسطيني إلى شيء، إن لم يكن إلى سلعة تتنقل بين الأيادي بصورة سريعة لأن موضوعها صار خاوياً ثقافياً.

ما العمل؟

وحتى لا نُصنِّف ضمن من يلعنون الظلام، فلا بدَّ من إضاءة معرفية ونافذة للفعل لا بالعودة للتشديد على أهمية الإصلاح، بل على أهمية الثورة والتحريض تعليمياً وأكاديمياً ومعرفياً من أجل ردِّ الاعتبار إلى أهمية الجامعة بهدف استعادة مكانتها ودورها، وبالتالي استعادة التعليم ووظيفته التحررية في سياق استعماري لخَلْق أنوية ثقافية ومعرفية وعلمية تساهم في نهوض المجتمع الفلسطيني

وتشكيل مرجعيته وتوجيهه معرفياً وثقافياً واجتماعياً في نضاله.

وعلى ذلك، لا بدَّ أن تُفهم مكانة الجامعة باعتبارها مختبراً للثقافة والمفاهيم التحررية والتقدمية التي يحتاج إليها المجتمع في سياقه النضالي المنتِج لا المستهلك، وأن للجامعة مهمة إعادة الاعتبار للثقافة الواعية والمفكرة والناقدة في "أكثر صورها نبالة وحرصاً على تشكيل الحياة،" [52] وتجديد الأمل، وفتح الخيارات الممكنة أمام الفلسطيني.

لا بدَّ، إذن، من التعامل بجدية وحزم حيال المسلكيات والقرارات والخطط والثقافة التنظيمية السائدة في العمل الجامعي الذي ينتج أو يعيد إنتاج مفاهيم السلطة والتراتبية والطبقية وعقيدة الامتثال بما تتضمنه من خضوع وإذعان وتسطيح وابتذال للمعرفة وسلعنة كل شيء، بما في ذلك الثقافة، والسعي إلى تشكيل فعلي لبيئة حاضنة، علمية ووطنية، قادرة على تخليق ثقافة ومعرفة تنويرية للإنتاج المعرفي وفقاً للاحتياج المجتمعي الفلسطيني، حتى لا تكون المعرفة رهينة أنماط الثقافة السائدة غربياً أو امتداداً للثقافة المهيمنة محلياً.

تتطلَّب هذه العملية خطاباً وممارسة فعلية من أجل البدء بدمقرطة التعليم بالمفهوم الوطني وليس الليبرالي، [53] نظراً إلى أهميته في إعادة توزيع علاقات القوة غير السوية بين المعرفة والسلطة داخل المؤسسات التعليمية، ومنها الجامعات ومراكز الفكر التقدمي والكفاحي. يقتضي هذا، بلا شك، أن تستعيد الجامعات دورها التاريخي في تحديد المعرفة الأخلاقية والثقافية بالمعاني الفلسفية والدينية والوطنية والعلمية لتحديد الصالح العام للمجتمع الفلسطيني. ويتطلب ذلك المواجهة مع السلطة بالمفهوم السوسيولوجي للكلمة، سياسياً واجتماعياً وأخلاقياً واقتصادياً وعلمياً، نحو تقديم بدائل وممارسات عملية، وتشجيع التعليم من خلال الفعل الذي ينطلق من الهموم والاحتياجات المجتمعية الفلسطينية ويقوم على أساس تلبيتها، واستعادة العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحلي في ضوء الالتحام المجتمعي والوطني.

ولا شك أيضاً في أن هذا الجهد وهذه الرؤية بحاجة إلى تكاتف جهود جميع الأطراف ممن يؤمنون بها ويكرِّسون عملهم لتحقيقها، سواءً من نقابات العاملين في الجامعات الفلسطينية أو بعض الإداريين المخلصين لهذه الرؤية، بالإضافة إلى مجالس اتحادات الطلبة والقوى المجتمعية الحية، حتى يتم استعادة المعنى والفعل الثقافي الوطني للجامعة وللمجتمع. ذلك أن الأزمة الثقافية التي تواجهها الجامعات هي أزمة مجتمع، والكل مطلوب منه القيام بدوره للدفاع عن الثقافة الجامعة

الإحالات

[1] عنوان المقالة الحالي مستوحى من فصل "تدمير الجامعة" في كتاب ميشيل هنري، **الهمجية: زمن علم بلا ثقافة**. وهنا أتلاعب بالكلمات، بمعنيين: الأول، تدمير ثقافة المجتمع الفلسطيني كمرجعية جامعة وطنية وفكرية وأخلاقية. والمعنى الآخر، تدمير الجامعة كإطار مكاني في صنع الثقافة والوعي والمعرفة وإخضاعها للنظم الليبرالية المعولمة. ميشيل هنري، **الهمجية: زمن علم بلا ثقافة**، ترجمة جلال بدلة (لبنان: دار الساقي، 2022).

[2] حنان بولبازين ومفيدة لعيادة، "معوِّقات وظيفة الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع،" **أعمال الملتقى الدولي حول الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي: الانتظارات والرهانات** (الجزائر:جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2018).

[3] نبيل قسيس، "كيف تلبي الجامعة الفلسطينية حاجة وطنية وتنمي صلاتها بالعالمية في آن؟"، في **التحديات المركبة أمام الجامعات الفلسطينية، هل من مخرج؟** تحرير جورج جقمان وآخرون (بيرزيت: جامعة بيرزيت، معهد مواطن للديموقراطية وحقوق الإنسان، 2019)، 41-52.

[4] فرانتز فانون، **معذبو الأرض**، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي، ط 3 (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2017)، 191-197.

[5] عبد السلام دخيل وصالح زياني، "مفهوم الأيديولوجيا وعلاقتها بالتعليم بين النظرية النقدية والاتجاه المحافظ،" **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، 11، العدد 2 (2022): 280-292، 289.

[6] المصدر نفسه، 288.

[7] لويس ألتوسير، **الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية (ملاحظات نحو تحقيق) 1/2**، ترجمة عمرو خيري، 23 تشرين أول 2014، شوهد في 11 تشرين الأول 2024. https://bit.ly/4mHjkAB .

[8] مايكل بوراري، "الهيمنة الثقافية: عندما يلتقي غرامشي ببورديو،" ترجمة خلود الزغير، **الجمهورية**، 9 تموز 2018، شوهد في 20 شباط 2025. https://bit.ly/43u5HNO .

[9] غيضان السيد علي، "التعليم الجامعي بين إنتاج المعرفة وسوق العمل،" **مجلة جامعة المعارف**، العدد 1 (2020): 78-96.

[10] طلال عتريسي، "وظيفة الجامعة،" **مجلة جامعة المعارف**، العدد 1 (2020): 25-10، 11.

[11] خسرو باقري، "نظرة تأملية إلى العلاقات بين ثقافة السوق والجامعة،" **مجلة جامعة المعارف**، العدد 1 (2020): 63-77، 68.

[12] يونس فريج أبو الهيجاء وحاتم محمد محاميد، "الليبرالية الجديدة وأثرها على التعليم العالي المعاصر،" **مجلة المجمع**، العدد 18 (2023): 333-365، 337.

[13] عتريسي، مصدر سبق ذكره، 88.

[14] إدريس بحوت، "خطر التسليع التربوي أو تبضيع التعليم على التخطيط الاستراتيجي لإصلاح المنظومة التربوية المغربية في أفق 2030،" **مجلة علوم التربية**، العدد 62 (2015): 94-108، 98-103.

[15] جبريل محمد وهند بطة، **التعليم العالي الفلسطيني بين الحق وفوضى السوق** (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2018).

[16] نداء أبو عواد، "الليبرالية الجديدة والتعليم: مضمونها وآثارها في السياق المستعمر،" **مجلة المستقبل العربي،** المجلد 36، العدد 421 (2014): 83-98، 83.

[17] فيصل دراج، **بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية** (بيروت: دار الآداب، 1996).

[18] هنري، مصدر سبق ذكره.

[19] محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات،" **المستقبل العربي،** العدد 228 (1998): 14-22.

[20] غازي الصوراني، "أزمة التعليم في الجامعات الفلسطينية،" **صوت الوطن،** 8 حزيران 2022، شوهد في 6 آب 2023. https://bit.ly/3SymOaX.

[21] أبو عواد، مصدر سبق ذكره، 89.

[22] رمزي ريحان، "التعليم العالي الفلسطيني ضمن السياق،" في جقمان، مصدر سبق ذكره، 65-77، 71.

[23] جورج جقمان، "هل يمكن للجامعات أن تنجو من الحرب التي تُخاض ضدها؟" المصدر نفسه، 115-123، 116.

[24] محمد وبطة، مصدر سبق ذكره، 57.

[25] سري نسيبة، "لِبنة أخرى في الجدار،" في جقمان، مصدر سبق ذكره، 11-26، 23.

[26] للمزيد حول دور وخطورة الطبقة الوسيطة والتجريف الثقافي والوطني، انظر: بلال عوض سلامة، **في معنى المكان: وحي من دروس المقاومة المقدسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2023)، 141-159.

[27] كثير من المثقفين والكتاب والأكاديميين، الذين كان توجههم نقدياً ومعارضاً للسلطة الفلسطينية واتفاقية أوسلو، تم احتواؤهم من خلال توليتهم مناصب وزارية وحكومية، عبر سياسة الجزرة. فيما تعرض آخرون منهم للمضايقات، وهم من لم يكن سهلاً احتواؤهم بسياسة الإغراء، فتعرضوا إلى السجن والملاحقة القانونية من خلال سياسة العصا. وتعد جامعة بيرزيت وجامعة النجاح من أكثر الجامعات تعرضاً لمثل هذه السياسات.

[28] اعتقال الطلاب الناشطين والفاعلين في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية بعد الانتخابات الطلابية في العام 2023، وعدم انتظامها في قطاع غزة، وكان آخرها اعتقال رئيس مجلس اتحاد الطلبة في جامعة بيرزيت، وممثل الكتلة الإسلامية في جامعة بيت لحم.

[29] هنري، مصدر سبق ذكره، 302.

[30] على سبيل المثال لا الحصر، مورست ضغوطات سياسية في منتصف التسعينيات على إدارة إحدى الجامعات، من قبل أعلى الهرم السياسي لإعادة رئيس مجلس طلبة مفصول أكاديمياً إلى الجامعة، وهو ما لا تسمح به قوانين الجامعة المعمول بها في حينه، ولم تستجب الجامعة لتلك الضغوطات. وفي جامعة أخرى، مورست ضغوطات على أستاذ جامعي لإعطاء علامة النجاح لطالب مفرّغ على الأجهزة الأمنية، وله صلة قرابة مع رئيس الجامعة، ولم يعد الأستاذ يدرِّس في تلك الجامعة بعد تلك الحادثة بسبب رفضه الامتثال للطلب. كما تسجَّل أحداث مشابهة، حديثة العهد، تمَّت فيها الاستجابة لبعض الضغوطات.

[30] هنري، مصدر سبق ذكره، 275.

[31] محمد وبطة، مصدر سبق ذكره، 55.

[32] ترفع بعض الكتل الطلابية شعار "جامعة شعبية وتعليم مجاني للجميع،" وتجعل منه شعاراً وبرنامجاً نقابياً لها في انتخابات الجامعات الفلسطينية.

[33] للمزيد حول التصادم بين الجامعات الفلسطينية ونقابة العاملين في الجامعات الفلسطينية، انظر: "موقع اتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية،" **فيسبوك**، شوهد في 13 آب 2023. https://bit.ly/43Z8ApP.

[34] تختلف طريقة تعامل الجامعات مع نقابة الموظفين ومجلس اتحاد الطلبة فيها، فبعض الجامعات تتيح مساحة معقولة من الحريات النقابية والفكرية لموظفيها وطلبتها، وبعضها بنتهج سياسة الاحتواء لها، وبعضها الآخر يحاصر الأجسام النقابية ويفصل موظفين وطلبة على خلفية العمل النقابي البحت.

[35] أباهر السقا، "قراءة في حالة العلوم الاجتماعية في الجامعات الفلسطينية،" في جقمان، مصدر سبق ذكره، 79-101، 96-97.

[36] موقف الدكتور رامي الحمد الله من عدم وجود علاقة بين رأي علماء الاجتماع وقانون الضمان الاجتماعي، الذي أجاب أن ليس لهم علاقة بالضمان الاجتماعي! للمزيد انظر: "حوار خاص: رامي الحمد الله،" **قناة معا الإخبارية**، 28 كانون الأول 2018، شوهد في 15 تموز 2023. https://bit.ly/45Fatcv.

[37] خليل هندي، "معضلات التعليم العالي في فلسطين،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 93 (2013): 180-186، 183.

[38] المصدر نفسه، 186.

[39] محمد وبطة، مصدر سبق ذكره، 13.

[40] إلى جانب سحب الاعتراف من بعض الجامعات الفلسطينية في بداية التسعينيات، عملت دولة الاستعمار "إسرائيل" مؤخراً على سحب الاعتراف بتخصصات في العلوم الاجتماعية والعلوم الصحية في بعض الجامعات الفلسطينية، مثل: جامعة النجاح الوطنية، وجامعة القدس- أبو ديس، وجامعة بيت لحم، والجامعة الأهلية، حتى تمَّت الاستجابة لطلبها وتنفيذ شروطها من ناحية محتوى التدريب العملي وعدد المساقات المدرَّسة، وساعات التدريب الميداني، ومكان التدريب وعلى أن يكون في المناطق الفلسطينية، على سبيل المثال لا الحصر. للمزيد انظر:

"الطيبي يزف بشرى اعتراف وزارة الرفاه بشهادات خريجي الخدمة الاجتماعية من جامعة القدس أبو ديس وبيت لحم،" **تلفزيون إحنا**، 3 كانون الأول 2018، شوهد في 3 آذار 2025. https://bit.ly/4kpprb8.

[41] هنري، مصدر سبق ذكره، 268.

[42] المصدر نفسه، 268.

[43] آلان دونو، **نظام التفاهة**، ترجمة مشاعل عبد العزيز الهاجري (لبنان: دار سؤال للنشر، 2020)، 52.

[44] من المفيد الإشارة هنا إلى أن الجامعة من خلال مكاتب عمادة شؤون الطلبة، ومراكز بحثية أخرى في الكليات، أصبحت تتقاطع مع ثيمات المشاريع التي تطرحها المؤسسات غير الحكومية "المؤنجزة"، مثل: القيادات الشابة، والجنسانية والجنوسة، وحقوق المرأة، وحقوق الإنسان، والديموقراطية، والتسامح، وإدارة الحوار ... إلى آخره. وحتى المؤتمرات التي تعقدها الجامعات، فإنها تتقاطع مع مؤسسات ومنظمات أهلية "متخصصة" بالمواضيع نفسها، وتتلقى دعمها من المموِّل نفسه.

[45] استخدم هنا كلمة انفعالية وليست تفاعلية، لما تتضمنه الكلمة من توظيف الحركية والمناشطية في فعاليات أقرب للاحتفالية داخل الساحات العامة، أو القاعات الداخلية للجامعة التي قد تبدو كأنها تعليمية وتربوية. لكن

هذه الفعاليات تفتقد إلى الرابط بين الأهداف التعليمية الحقيقية المرتبطة بالمنهاج وبالمخرجات التعليمية للمساق، وهو عكس التفاعلية التي تقوم على أسس تربوية وحوارية في التعليم الأكاديمي الهادف بين المعلم والطالب وحتى المجتمع المحلي، والذي يختبَر من خلالها ويقارَب بين المفاهيم النظرية والأكاديمية المستخدمة في الجامعة ومتطلبات الواقع الحقيقي المعيش في السياق الفلسطيني.

[46] يتحمل المجتمع أيضاً المسؤولية عن التدمير والتجريف الذي حصل في التعليم الأساسي والثانوي، من حيث التكليف والتفريغ لأساتذة ينتمي ولاؤهم للفصائل المهيمنة في مدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحت نظام الزبائنية فيه، لا على أرضية الكفاءة العلمية.

[47] هنري، مصدر سبق ذكره، 287.

[48] لا أقصد هنا التقليل من أهمية الشعار الذي قد يرفع من قبل الجامعة كرسالة وأهداف ورؤية تميزها عن الجامعات الأخرى لتعبر عن فلسفتها، ولكن في هذه النقطة يتم تسليط الضوء أكثر على تأثر الجامعات بالنمط الاستهلاكي الليبرالي الذي يخاطب الفرد ودوافعه وليس المجتمع وضروراته، كنمط إشهاري-إغوائي، والذي قد يدمر المعنى الثقافي للجامعة من أجل إغواء الطلبة لاختيار هذه الجامعة أو تلك. فمثلاً، تم استخدام هذه الكلمات المفتاحية التالية في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل الترويج لنفسها ولبرامجها المختلفة: (اتبع شغفك/ خيارك الأمثل للإبداع والتمييز/ بيئة خضراء جميلة في كل زاوية أفق/ حقق طموحك/ لأنك ذكي انضم لعالم ذكي/ اختيارك الأفضل/ خليها خيارك/ مستقبل مشرق عمل مضمون/ مستقبلك).

[49] استخدم هنا كلمة "التدليس" لوصف دعاية جامعية موجَّهة للمقدسيين: ليس هنالك من داعٍ لامتحان البسيخومتري"امتحان القدرات" كشرط للدراسة في جامعة فلسطينية، وهو متطلب للدراسة في الجامعات "الإسرائيلية" فقط. أما عن الدعايات والشواخص الإرشادية، على الحافلات وفي الشوارع ووسائط التواصل الاجتماعي، فتشعر وكأنك أمام منتج بصري ولغوي يغوي النفس ويستنفر الرغبة ولا يستدعي استخدام العقل بتاتاً، الأمر الذي يذكر بمقولة بيير بورديو، بأن هذا التخصص يفسد الحفلات التنكرية، وكأنك أمام دراما، لا علوم صلبة ومنتجة وناقدة.

[50] حالة الضعف والبحث الاعتيادي تنسجم مع المخرجات التعليمية المتعلقة بالبحوث والرسائل العلمية للطلبة في الضفة الغربية وقطاع غزة. للمزيد انظر: عبد القادر التميمي، "تكاملية المناهج واستخداماتها لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية،" في جقمان، مصدر سبق ذكره، 103-113.

[51] دونو، مصدر سبق ذكره، 73.

[52] هنري، مصدر سبق ذكره، 273.

[53] عبد الرحيم الشيخ، "الجامعة الفلسطينية وسباق المسافات الطويلة في مقاومة الاستعمار،" **الأيام**، 12 تشرين الأول 2010، شوهد في 11 آب 2023. https://bit.ly/43MKjSG.